عمر كعيبوش، إسمهان رماش

دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي والإداري في ماليزيا

ملخص:

اتخذت الحكومة ماليزيا وقياداتها السياسية المتعاقبة على الحكم في البلاد، مجموعة من التدابير الوقائية للتخفيف من حدة التنوع الطائفي والعرقي والإثني الذي يميز المجتمع الماليزي، بانتهاج سياسة تشاركية في إطار قيم ومبادئ الديمقراطية التوافقية، الأمر الذي ساعد على تكوين حكومة أكثر فاعلية ونجاعة في تأدية مهامها وأدوارها، هذه الحكومة استطاعت بلورت أدوار جديدة وعلاقات سلمية بين مواطنيها، الأمر الذي مكنها من القيام بالعديد من الاصلاحات السياسية والإدارية التي ساهمت بشكل كبير في تطوير وتنمية الجهاز الإداري وتحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي في ماليزيا.

الكلمات المفتاحية: القيادة السياسية؛ الاصلاح السياسي؛ الاصلاح الإداري؛ ماليزيا .

Omar Kaibouche ; Imsahan Ramash

the role of political leadership in the process of political and administrative reform in malaysia

Abstract:

The Malaysian government and its successive political leaderships have taken a set of preventive measures to mitigate the sectarian, ethnic and ethnic diversity that characterizes the Malaysian society, by pursuing a participatory policy within the framework of the values and principles of consensual democracy, which helped to form a more effective and efficient government in the performance of its tasks and roles This government was able to crystallize new roles and peaceful relations among its citizens, which enabled it to carry out many political and administrative reforms that contributed greatly to the development and development of the administrative apparatus and to achieving acceptable levels of political and social stability in Malaysia.

***Key words**: political leadership; Political reform; Administrative reform; Malaysia.*

دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي والإداري في ماليزيا

The role of political leadership in the process of political and administrative reform in Malaysia

عمر كعيبوش (*)

جامعة ابن خلدون - تيارت

إسمهان رماش (**)

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

مقدّمة:

لقد حظي موضوع دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح الساسي والاداري باهتمام كبير سواء على المستوى الأكاديمي أو العملي، باعتباره من بين أبرز الظواهر السياسية المعاصرة التي شغلت حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين والدارسين في مختلف المجالات، لما له من أهمية في تحسين أسلوب الحكم في الدولة وتفعيل دور وعمل المؤسسات السياسية والدستورية، وجعل العمليات الإدارية أكثر قدرة وكفاءة وفعالية تتلاءم مع التطورات الحديثة بصفة عامة، ومكافحة الفساد والحد من آثاره السلبية على مختلف المستويات بصفة خاصة، وفي هذا الصدد تلعب القيادة السياسية الفعالة دورا كبيرا في هذه العملية لتحقيق الأهداف، مع ضرورة توفر واستمرار الإرادة السياسية والدعم السياسي اللازم، مع بذل المزيد من الجهود والالتزام بالتنفيذ السليم لمختلف السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بعمليات الاصلاح السياسي والاداري. وفي ذات السياق عملت القيادات السياسية الماليزية

(*)البريد الإلكتروني: « omar.kaibouche@univ-tiaret.dz»

(**)البريد الإلكتروني:« rieneisma@yahoo.fr»

المتعاقبة على حكم البلاد وإدارة العملية السياسية فيها، على إعطاء أهمية كبرى لعملية الاصلاح السياسي والاداري في ظل تحقيق المواءمة بين الثقافة والقيم الأسيوية والاسلامية وتماشيا مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الدولية، مع توفير كل الامكانيات البشرية والمادية اللازمة لتحقق ذلك. وانطلاقا من هذا الطرح تأتي المشكلة البحثية لهذه الدراسة على النحو التالي: إلى أي مدى ساهمت القيادة السياسية الماليزية في القيام بالإصلاحات السياسية والإدارية الضرورية في البلاد؟ ولمعالجة هذه المشكلة البحثية تم تقسيم هده الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للدراسة.

المبحث الثاني: القيادة السياسية الماليزية وقضايا الإصلاح السياسي.

المبحث الثالث: الإصلاح الإداري وتحسين مستويات الخدمة العمومية في ماليزيا.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

يعتبر التعريف بالمفاهيم وتحديدها من المشكلات الأساسية التي تواجه الباحث في التحليل السياسي والاجتماعي بسبب تداخل التعريفات للمفهوم الواحد كون الظواهر السياسية مركبة ومتعددة المتغيرات، وارتباط المفهوم الواحد بالقيود المتعلقة بالباحث أو بموضوع الدراسة، لذا تم تخصيص هذا المبحث لمختلف المفاهيم الواردة في هذه الدراسة كالقيادة السياسية، الاصلاح السياسي، الاصلاح الإداري.

المطلب الأول: المطلب الأول: القيادة السياسية

يحظى موضوع القيادة بصفة عامة والقيادة السياسية بصفة خاصة، باهتمام الباحثين والدارسين في حقل العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، كما يكشف التراث الفكري والنظري عن مجموعة من المحاولات التي استهدفت بناء نسق معرفي للقيادة السياسية، ومهدت هذه المحاولات لإرساء الركائز العلمية مستقبلا وتحديدا في علم السياسة.

وتعرف القيادة بأنها: "قدرة القائد على التأثير في المرؤوسين من أجل المساهمة الفعالة في القيام بنشاط أو عمل لتحقيق هدف معين في إطار التعاون فيما بينهم"، وهنا لا بد أن يمتلك القائد القدرة على التوجيه والتنسيق والاتصال والرقابة وكذا القدرة على تخاد القرارات المناسبة وايجاد الحلول اللازمة لمعالجة المشاكل أو المواقف، وبغية تحقيق أهداف محددة، باستعمال النفوذ والتأثير والسلطة الرسمية، ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن القيادة عبارة عن عملية، تتضمن التأثير، وتنشأ داخل الجماعة، وتهدف إلى تحقيق أغراض وأهداف معينة.

وتعبر القيادة عن سلوك اجتماعي من اجل تحقيق أهداف محددة مسبقا، وذلك مرتبط بمدى التفاعل المتبادل الذي يحدث بين القائد والمرؤوسين (علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين الطرفين)، بما يساهم في تحقيق الرضا والقبول ويزيد من حدة تماسك الفئة المرؤوسة، ويشجعهم على بدل جهد أكبر في سبيل تحقيق الأهداف.

أما القيادة السياسية، فهي تعبر في نشأتها عن تفاعل عوامل شخصية (تتعلق بالسمات النفسية والسلوكية للقائد من قبيل السيطرة أو الخضوع، الذكاء أو عدمه، القدرة الابتكارية أو عدمها، الثقة بالذات أو عدمها، قوة الشخصية أو ضعفها، سعة الأفق أو ضيقه، الميل للعنف أو التسامح، والاستعداد للمخاطرة من عدمه، وتتأثر هذه السمات بعملية التنشئة الاجتماعية خاصة على المستوى الأسرى وبالخلفية التعليمية والمهنية للقائد) واجتماعية (تتعلق بطبيعة البناء الاجتماعي والأزمة أو الأزمات التي يعانى منها للمجتمع) وتاريخية وثقافية (ترتبط بطبيعة الخبرات التاريخية للمجتمع، حيث تتصف خبرات وثقافات بعض المجتمعات كالمجتمعات العربية بأنها تفسخ مجالاً خاصاً لظهور نمط معين للقيادة، كوسيلة المواجهة أزمات حادة خصوصاً ما يرتبط منها بالتحديات الخارجية) (محمد الدبار، https://eipss-eg.org). فالقيادة السياسية هي عملية تفاعلية يتم في اطارها اتخاذ القرارات اللازمة والمفاضلة بين البدائل المتاحة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تحدث في المجتمع، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ والتقاليد التي تسود المجتمع المعني.

كما يقصد بالقيادة السياسية كعملية Process بأنها: "قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي - بمعاونة النخبة السياسية - في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع". وبهذا المعني فإنها ليست في جوهرها ظاهرة فردية تتعلق بشخص واحد قائد يمارس السلطة السياسية في المجتمع، بل تتضمن عنصرين هما القائد والنخبة السياسية، والقيادة كعملية تضم بالإضافة إلي هذين العنصرين الموقف والقيم. وإن كانت دراسات أخرى ذهبت إلي تحديد عناصر القيادة السياسية بشكل مغاير، فدراسة "سيسل جب" Cecila Gibb أشارت إلي القائد والأتباع والمواقف والمهمة كعناصر لعملية القيادة السياسية، ودراسة "أودين هولاندر Edwin P.Hollander " ذكرت ثلاث عناصر للقيادة وهي القائد والأتباع والمواقف، في حيث اعتبرت دراسة "فريد فيدر Fred E.Feidler " القيادة عملية تفاعل بين ثلاثة عناصر هي القائد والجماعة السياسية والفاعلية (جلال عبد الله معوض، 1985، ص ص9،10).

بناءا على ما سبق يمكن القول أنه: حتى يصبح تعريفه القيادة السياسية أكثر شمولية ودقة، لا بد من توفر مجموعة من العناصر هي (محمد بدر المطير، 2015، ص ص68، 69):

- ✓ شخصية وصفات القائد بما في ذلك صفاته الثقافية والاخلاقية.
- ✓ الصفات الأخلاقية والطابع الثقافي للذين يتفاعل معهم القائد.
- ✓ الوسط الاجتماعي أو التنظيمي الذي يتفاعل من خلاله القائد والأتباع (الثقافة العامة، الثقافة السياسية، المناد والظروف السياسية، المعايير والقيم، ومؤسسات الدولة).
- ✓ قائمة بالمشاكل المشتركة أو المهام التي واجهت القادة والأتباع في فترات تاريخية سابقة من عمر نظام الحكم.

- ✓ تفسير طبيعة نظام الحكم الذي يتبناه القائد، ليعكس من خلال هذا التفسير بعض الأوضاع السياسية التي شكلت عقبات ويقدم لها تفسيرا يلقى قبول وقناعة الأتباع.
- ✓ الوسيلة – المادية والمعنوية-التي يستخدمها القائد لتحقيق غاياته، أو أهداف وتطلعات الأتباع، وهي تشمل كافة الخطوات المتبعة لحشد دعم الأتباع أو الحفاظ على دعمهم وثباتهم على موقف التأييد للقائد.
- ✓ آثار ونتائج القيادة سواء كانت حقيقية أو رمزية، طويلة الأمد أو مؤقتة.

المطلب الثاني: الاصلاح السياسي

يعرف أمين عواد المشاقبة الاصلاح السياسي بأنه: "عملية تهدف إلى إحداث تغيير وتعديل وتطوير جزئي أو كلي في شكل الحكم ومؤسساته بالإضافة إلى نمط وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، وتتم هذه العملية في إطار النظام السياسي القائم باستخدام الوسائل المتوفرة استنادا لمفهوم التدرج (امين عواد المشاقبة و المعتصم بالله داود علوي، 2012، ص7). وفي ذات السياق يعرفه علي الدين هلال بأنه: "تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما. لكن يضيف أن الإصلاح السياسي الآن مطروح في سياق آخر سياق ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبح المفهوم يشير إلى نوع من الانتقال من نظم سياسية إلى نظم أخرى تقوم عمى مرتكزات أساسية تتمثل في سيادة الدستور والقانون والمواطنة القائمة عمى المساواة، انتخابات دورية حرة ونزيهة، التعددية الحزبية والحرية السياسية، حماية الحريات العامة واستقلال القضاء (زين العابدين معو وراندة حمايزية،2018، ص15). بمعنى أن عملية الإصلاح السياسي هدفها الرئيسي هو إحداث تغيير أو تعديل في الوضع القائم نحو الأحسن من خلال اتخاد مجوعة من التدابير والاجراءات المناسبة لتصحيح الأخطاء وتصويب السلوكات والتصرفات السلبية، بالقدر الذي يساهم في تطوير كفاءة وفاعلية عمل النظام السياسي ومؤسساته الرسمية.

وعرف قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية الإصلاح السياسي بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد"، كما يعتبر الإصلاح السياسي ركناً أساسيا مرسخا للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الاستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية، والقانونية، بما يضمن توافقا عاما للدستور، وسيادة للقانون، وفصلا للسلطات، وتحديد العلاقات فيما بينها، وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية (حنان بنبوعنان، *https://www.aljazeera.net).*

كما يعني الإصلاح السياسي كذلك، مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام بحيث يبدو التحول الديمقراطي أحد أوجه الإصلاح، لذا يعتبر الإصلاح السياسي مرحلة تسبق عملية التحول الديمقراطي. ويجب أن تتميز عملية الإصلاح السياسي في أجندتها بنقاط رئيسية كوضوح الهدف وقوة جاذبيته للشعب وقدرته على استقطاب الجمهور، بحيث يشعر أنه بحاجة إليه و أنه يمثل الدواء لكل داء، و يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المرحلة التاريخية التي تحتم علينا إيجاد الوسائل العملية و الطرق التي تتناسب مع الهدف المنشود، و من المهم في هذه المرحلة كما يؤكد "عبدالله العروي" ضرورة وجوب استيعاب المنطق الجدلي في محاكاة الشعارات الجديدة و إلّا باتت و كأنها تبريرات لواقع لا يمكن تغييره (عامر السبايلة، *https://www.ammonnews.net/article/47799).*

إذا كان جوهر الإصلاح السياسي اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية التي يمكن بموجبها تعزز مشاركة المواطنين في العملية السياسية وتقوية المؤسسات الديمقراطية، بالقدر الذي يضمن فعالية واستقلالية السلطات الثلاثة وتعاونها فيما بينها وعدم سيطرة سلطة على أخرى، فإن هدف الاصلاح السياسي هو إحداث تعديلات وتطويرات جزئية غير كلية في شكل الحكم في الدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، وكذلك في نمط العلاقات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع دون

التأثير السلبي عليها، كون عملية الاصلاح السياسي تسعى لتنمية المجتمع وتطويره تماشيا مع التطورات التي تحدث في البيئة الدولية، أي إحداث تحسينات في عمل مؤسسات النظام السياسي والاجتماعي.

ويحتاج الإصلاح السياسي إلى ترسيخ قيم ثقافة المواطنة في المجتمع، وتكريس مبادئ الحوار والثقة والحرية والتسامح ونبذ العنف والعداء وإقصاء الآخر بين فئات ومكونات المجتمع، مع ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، والتي تلعب دورا مهما في نجاح عمليات الاصلاح السياسي، فمصير الكثير من التجارب الإصلاحية، قد يكون معتمداً كلياً على مدى ما تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني من قدرات وإمكانات وكفاءات لتعزيز وترويج ودعم مسيرة الإصلاح وتعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي، ففي كثير من دول أمريكا اللاتينية بدأت التحولات نحو الديمقراطية بجهود منظمات المجتمع المدني، وفي العالم العربي في الخمسينات والستينات وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي، فان مثل هذه المؤسسات كانت غائبةً كلياً، الأمر الذي قد يساعد على تفسير غياب الديمقراطية عن هذا الجزء من العالم، إلا أن العقدين الماضيين شهدا نمواً متزايداً لمؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، فزاد عددها وقوتها وأهميتها لدرجة أنه تعلق أمال كبيرة على مثل هذه المؤسسات في دعم مسير الإصلاح والتحول الديمقراطي في كثير من دول الوطن العربي (محمد تركي بني سلامة، *https://www.politics-dz.com*).

المطلب الثالث: الاصلاح الإداري والمفاهيم المشابهة

يعتبر الإحاطة بمفهوم الظواهر هو بمثابة الخطوة الأولى لتفسيرها والوصول إلى تحليل موضوعي لها، غير أن التعريف بالمفاهيم وتحديدها يعتبر في حد ذاته من المشكلات الأساسية في التحليل السياسي والاجتماعي بصفة عامة، إذ تتداخل التعريفات للمفهوم الواحد كون الظواهر السياسية مركبة ومتعددة المتغيرات وارتباط المفهوم بالعديد من القيود المتعلقة بالباحث أو بموضوع الدراسة، ومن بين هذه المفاهيم الإصلاح الإداري.

يعرف مؤتمر الإصلاح الإداري للدول النامية الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة في جامعة ساسيكي في المملكة المتحدة سنة 1971 أن الاصلاح الإداري هو:" الاستخدام الأمثل المدروس للسلطة والنفوذ لتطبيق أهداف جديدة على نظام إداري ما، من أجل تغيير أهدافه و بيئتة وإجراءاته بهدف تطويره لتحقيق أهداف تنموية" (علي الشهوان، ص6). كما يعرف الإصلاح الاداري بأنه: "عملية هادفة تسعى إلى جعل عمليات الادارة الحكومية وطرقها ووسائلها تتلاءم مع مرحلة التطور التي تمر بها دولة ما، وجعل عليات الادارة العامة وطرقها وتقنياتها تتواءم مع الأهداف التنموية الشاملة. فالإصلاح الاداري يرتبط في جزء كبير منه بتعديلات في النظام الإداري القائم بما يجعله أكثر استجابة للاحتياجات المرحلية للدولة (أحمد أمين عبد الهادي، 1969، ص319.(

كما يعرف الإصلاح الإداري كذلك بأنه: "عملية تكييف دائمة ومستمرة للبنى الإدارية ومهامها، مع مهام الدولة، وهو مواكبة دائمة لروح التجديد والتحديث التي يتطلبها النظام السياسي، سواء أكان إصلاحا شاملا أم جزئيا أو الحلول المناسبة لها، فهو عملية تطهير الإدارة من مشاكلها وإيجاد الحلول المناسبة لها، والمتلائمة مع التحديث والتطور العلمي والتكنولوجي، بما يؤدي إلى إدخال واستخدام أفضل الطرق والأساليب العقلانية لتحقيق أهداف الإدارة القائمة على إشباع حاجات المواطنين بأكبر قدر من الفعالية والكفاية (صالح الشيخ، 2010، ص 184). فهو يهدف لتنمية وتجديد القدرة الادارية في بناء وتنمية وتطوير الهياكل والنظم والمهارات، لمقابلة الاحتياجات المماثلة والمتطلبات المستقبلية المتوقعة، لمواجهة مقتضيات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (سامي محمود أحمد البحيري ،2011، ص31).

ولا يقتصر الإصلاح الإداري على العملية الإدارية فقط، بل يشمل التأثيرات المتبادلة مع البيئة الكلية للإدارة وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعملية الإصلاح الإداري ليس مجرد نقل لصور إدارية وأدوات تقنية وفنية حديثة فقط بل كذلك غرس روح الابتكار والإبداع التنظيمي والاهتمام بالإنجاز في الظروف البيئية المحيطة به. فالإصلاح الاداري هو ترميم وبناء على ما هو موجود دون هدم

وتخلص تام من القديم بجميع مظاهره، بمعنى هو جهود جزئية ترميمية محدودة لمعالجة حالة أو خلل أو قصور محدود داخل إطار المنظمة (إحسان عبدا محمد الهارش الميسري والفاتح عبدا عبد السلم، 2018، ص8). ويرتبط مفهوم الإصلاح الإداري عادة بتعاريف عديدة، وذلك وفقا لاهتمامات واختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين ومداخلهم المختلفة التي بحثوا من خلالها الإصلاح الإداري، ومن بين هذه المفاهيم: التطوير الإداري والتنمية الإدارية. نذكر منها:

1- التنمية الإدارية: تعتبر التنمية الإدارية من ضمن منظومة المفاهيم المرتبطة بالتطوير الاداري فهي: "تطوير النظام البيروقراطي والمعني بتطوير وتحديث الاجراءات واللوائح والقوانين، وتسحين نظام الاتصال وترشيد وتقصي قنوات الاتصال الرسمية، وإزالة الروتين والاختناقات في مجال الاتصال ...كما تعني كذلك تطوير الاجراء الاداري، وذلك باكتشاف الاسلوب الامثل الذي يحقق إنجاز أكبر قدر من الأعمال والوظائف في أقصر وقت وأقل جهد (سامي محمود أحمد البحيري ،2011، ص32).

2- التطوير الإداري أو التحديث الإداري :يعد مفهوم التطوير الإداري مفهوما حديثاً على المستويين النظري والتطبيقي، وقد تطور هذا المفهوم، وأصبح يستهدف وضع المنظومة الإدارية التي توفر جميع ظروف النجاح. ويعرف التطوير الإداري بأنه العملية الجماعية والمستمرة والمخططة التي تقوم بإحداث تغيير إيجابي، وتطوير في شتى جوانب المنظومة ككل (الاستراتيجية والهيكلية والاجرائية والبشرية والتقنية) لتتجاوب ذاتياً مع البيئة المحيطة بها، بهدف رفع كفاءة وفعالية المنظومة الادارية" (إحسان عبدا محمد الهارش الميسري والفاتح عبدا عبد السلم، 2018، ص9). كما يقصد به استحداث نظم وأساليب وآليات عمل جديدة في الجهاز الإداري للدولة بما يمكنه من الاستقرار في العطاء، وفي القيام بوظائفه بكفاءة وفعالية. فالتحديث يرتبط ليس فقط باستدامة الأداء الفعال لأجهزة الادارة العامة للدولة فقط، بل بتحديث أساليبها، بما يمكن الدولة من الاستمرار في التقدم والحفاظ على معدلات تنميتها

المرتفعة ويرتبط هدا المفهوم بالدول المتقدمة (إحسان عبدا محمد الهارش الميسري والفاتح عبدا عبد السلم، 2018، ص8).

وتتمثل أهمية التطوير والاصلح الاداري كونها عملية ديناميكية مستمرة، لا ترتبط فقط بوجود مشاكل إدارية آنية بل ترتبط بوجود هذه المؤسسات واستدامتها، كما تعكس تجارب الاصلح الاداري على مستوى دول العالم تنوع تلك التجارب واختلافها، وفقاً لخصوصية كل دولة وإمكانياتها وتوجهاتها وغيرها من العوامل التي تساهم في الاصلاح والتطوير الاداري بالإضافة إلى خبرتها التراكمية التي شكلت مخزونها الاداري القادر على التغيير. لذا فالإصلاح الاداري يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ تحسين مستوى الأداء في مختلف الأجهزة الإدارية العامة.
- ✓ استحداث أنظمة إدارية متطورة وفعالة، وترشيد الانفاق الحكومي.
- ✓ تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة (المادية والبشرية).
- ✓ المساهمة في تبسيط الاجراءات الإدارية للموظفين في مختلف المستويات الإدارية.
- ✓ تطبيق أساليب جديدة فعالة مع الموظفين بما يزيد من كفاءتهم الإدارية.
- ✓ بناء هياكل تنظيمية جديدة وإجراءات عمل تتلاءم مع متغيرات البيئة.

المبحث الثاني: القيادة السياسية الماليزية وقضايا الإصلاح السياسي

لقد كرست القيادة السياسية في ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال سنة 1957 كل جهودها من أجل تحويل التنوع العرقي والطائفي والديني واللغوي الذي يميز المجتمع الماليزي إلى عامل قوة ووحدة للبلاد، كون هذه القيادات السياسية المتعاقبة على إدارة الحكم في ماليزيا أدركت طبيعة الاختلافات الموجودة في المجتمع، إذ اختارت هذه القيادات سياسة التعاون وليس التصادم من خلال اتباع سياسة اشراك كل القوى والمكونات في العملية السياسية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي، وتحويل ماليزيا من مجتمع متفكك التركيبة إلى مجتمع متماسك.

فقد تهيأ لماليزيا عدد من القيادات السياسية المتميزة كونها مثقفة ومتعلمة، وقادرة على العمل لتحقيق المصالح الكلية للدولة الماليزية بعيدا عن الاعتبارات الطائفية والعرقية، في ضوء استيعاب لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسيته، وللمتغيرات والحسابات الإقليمية والدولية، فمند استقلال ماليزيا إلى يومنا هذا حكمها 07 رؤساء وزارة، وهذا يشير إلى حالة الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا. وهؤلاء الوزراء السبعة على التوالي هم (عمر كعيبوش،2017،ص ص 583، 601): تنكو عبد الرحمان (1957- 1970)، تون عبد الرزاق حسين (1970- 1976)، تون حسين عون (1976- 1981)، محمد مهاتير محمد (1981- 2003)، عبد الله أحمد بدوي (2003- 2009)، نجيب بن تون عبد الرزاق (2009- 2018)، محمد مهاتير (2018- إلى يومنا هذا).

وكنتيجة للصدمات العرقية التي حدثت في ماليزيا بين الملايو والصينيين، والتي أدت إلى مقتل 143 شخصا من الصينين و25 من الملايو، وقد عبرت هذه الأحداث عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم في ظل سيطرة الصينيين على الاقتصاد وتزايد نفودهم السياسي، لذا قامت القيادة السياسية بمجموعة من الاصلاحات السياسية لإعادة تشكيل التركيبة السياسية في ماليزيا، ووسع التحالف الحاكم، وتم تشكيل الجبهة الوطنية لتكوين قاعدة حكم ائتلافي أكثر صلابة واستقرار (محمد صادق اسماعيل، 2014، ص29).

وكان للعقد الاجتماعي الذي طوره الماليزيون دورا كبيرا في نجاح الوحدة الماليزية واستمرارها، على ضوء الاعتراف بحالة التنوع الموجودة داخل المجتمع، والتوافق على ضرورة الابتعاد عن الانقسامات، حيث اقتضى الأمر ضرورة وضع شروط تحدد اللعبة السياسية في ماليزيا، والتي يكسب فيها كل اللاعبون، وقد اسهم وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤية استراتيجية في تبني هذه اللعبة (محمد صادق اسماعيل،2014، ص ص31،32). كما أن القيادة الفعالة والنخب السياسية التوافقية في ماليزيا، استطاعت من خلال حكمتها السياسية إدارة التنوع الطائفي والعرقي الموجود في البلاد تجنيبها العديد من المرات الوقوع في الأزمات والابقاء على

التحالفات، والحيلولة دون انقسام هذه القيادات السياسية والنخبة الحاكمة في البلاد، كما اقتنعت القيادة السياسية في ماليزيا أن ضمان استمرارية الاستقرار السياسي والسلم والأمن يستوجب التركيز على ترسيخ قيم التسامح من جهة، وتفعيل مبادئ الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية من جهة ثانية، وإقامة السياسة الوطنية من خلال التعددية والمشاركة السياسية.

مثلت العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية أحد أهم القضايا التي شغلت القيادة السياسية الماليزية التي حظيت بقدر ملحوظ من الشرعية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى موقع المتغير الثقافي والقيمي في العملية السياسية نتيجة محورية دور القيم الإسلامية والآسيوية، والتي تضفي قدرا من الاحترام للقيادة السياسية ووجوب طاعتها (هدى ميتكيس، 2012، ص223).

تم تكريس تقليد في إدارة العملية السياسية في ماليزيا بين القيادات السياسية والأحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف الحاكم، هو أن الخلافات التي يمكن ان تنشأ تحل خلف الأبواب المغلقة، ويتم التوصل إلى الصفقات السياسية وتوزيع الحصص والمكاسب بالطريقة نفسها، للتخفيف من حدة التوتر الطائفي والعرقي، وقد نجحت هذه السياسة في تحقيق قد كبير من الاستقرار السياسي والأمني، وفي توفير بيئة أفضل للتطور الاقتصادي وتحسين مستويات التنمية المستدامة (محمد صادق اسماعيل، 2014، ص ص 34،35). كما كانت ماليزيا بمنآى عن الانقلابات العسكرية التي شهدتها العديد من دول العالم الثالث في افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا، كون السلطات المدنية في ماليزيا استطاعت فرض سلطاتها على المؤسسة العسكرية، وجعلها في موقف حياد وبعيدة عن الحياة السياسية، هذا الأمر يبرر كون كل وزراء الدفاع في ماليزيا من السلك المدني، مما جعل الجيش بعيدا ومستقلا تماما عن المشاركة في العملية السياسية، حيث انحصر دوره في الدفاع عن الوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار.

المبحث الثالث: الإصلاح الإداري وتحسين مستويات الخدمة العمومية في ماليزيا

يقتضي تحسين الخدمة العمومية تحديث النظم والاجهزة الإدارية من خلال عملية هادفة بإحداث تغييرات نوعية وكمية شاملة وجزئية في هياكل ونظم وأساليب الأجهزة الإدارية من أجل زيادة قدرتها وكفاءتها وفعاليتها في تقديم الخدمات العامة للمواطنين، والتنفيذ السليم للسياسات العامة للدولة باتجاه تحقيق الأهداف العامة للدولة، لذا يستوجب الأمر ضرورة جعل الجهاز الإداري التنفيذي متكيف مع المتغيرات والمستجدات البيئية الداخلية والخارجية.

وحرصا من الحكومة الماليزية على تأسيس جهاز إداري قوي ونشط وفعال، قامت بالاتفاق مع أحد المؤسسات الاستشارية الأمريكية المتخصصة لإعداد دراسة شاملة حول احتياجات الجهاز الإداري في الدولة وآليات تطويره، وانتهت هذه الدراسة بعدة توصيات في هذا الشأن منها انشاء جهاز متخصص لهدا الغرض حيث قامت الحكومة الماليزية بتأسيس وحدة التطوير الإداري وجعلت تبعيتها لمكتب رئيس الوزراء، بهدف إعادة هيكلة اسلوب التوجيه والتفكير في القطاع العام. كما توسعت الحكومة الماليزية في عمليات ايفاد القيادات الحكومية والمدربين للتدريب واستكمال تعليمهم ما بعد الجامعي والعالي في الخارج وفق نظام المنح التدريبية والتعليمية (احمد عبد الونيس وهالة الهلالي،2010، ص ص109،108). وبالتدقيق في عمليات الاصلاح والتطوير الاداري في ماليزيا، يتضح أنها مرت بالمراحل التالية: (صالح الشيخ، 2010، ص ص 192،191 .(

1- مرحلة التطوير الاداري وبناء المؤسسات 1975- 1990: وتم خلالها التركيز على تغيير الهيكل وتكنولوجيا الادارة، ومهارات وعارف الموظفين واتجاهاتهم، والنظم والاجراءات الادارية وبناء المؤسسات.

2- مرحلة نحو إدارة أكثر فعالية وكفاءة 1981- 1990: اتسمت هذه المرحلة بتبني نماذج واساليب من دول أخرى، من أجل تحسين جودة واداء الخدمات العامة

فما عرف بسياسة التوجه نحو الشرق، والتي تمثلت اولى أثارها تأسيس علاقة جديدة بين القطاع الخاص والحكومة من أجل تحقيق التنمية القومية.

3- مرحلة التميز في الخدمات وجودة إدارة عامة مسؤولة وذات أخلاق 1990- إلى الآن: في هده المرحلة حصلت حركة الاصلاح الاداري على دفعة قوية، حيث ركزت عمليات الاصلاح الاداري في ماليزيا على إجراء تحسينات ادارية من خلال تبني فكر جديد وتغيير نمط تفكير الخدمة المدنية السائد في البلاد، وتم التركيز على غرس قيم أساسية بين موظفيها مثل الابداع والجودة والابتكار والنظام والانضباط، والتكامل والمساءلة.

فقد اهتمت ماليزيا بمشاريع الاصلاح الإداري، بداية من فترة السبعينات خاصة بعد الأزمة وأعمال العنف الطائفي الذي شهدته ماليزيا في ماي 1969، وما خلفته من آثار سلبية في مختلف المجالات، الأمر الذي دفع بالحكومة الماليزية إلى البحث عن آليات جديدة من أجل إحداث تغيير جدري في سياساتها، إذ قدمت ماليزيا مجموعة من السياسات والاستراتيجيات، احتل الاصلاح الاداري فيها بعدا محوريا بهدف تحسين وترقية الخدمة العمومية في اتجاه تحقيق التنمية الإدارية وعصرنة الادارات الحكومية. وحددت ماليزيا هدفها الاستراتيجي بأن تكون دولة متقدمة تماما بحلول عام 2020، ولا يقصد بمتقدمة تماما حسب الدكتور "محمد مهاتير" اقتصاديا فقط، بل متقدمة كذلك سياسيا واجتماعيا وروحيا وثقافيا، وقد أوضحت هذه الرؤية أنه توجد مجموعة من التحديات التي تواجه الجهاز الإداري الماليزي ممثلة في النقاط التالية (صالح الشيخ،2010 ، ص ص 192، 193:(

- ✓ تطوير نظام إداري يركز على المهام والمسؤوليات ويأخذ من تقديم الخدمات ذات الجودة العالية أساسا له.
- ✓ تطوير القدرات المؤسسية للجهاز الإداري بما يضمن استمرارية مناخ الإبداع والابتكار.
- ✓ القدرة على الاستجابة الفعالة لمتطلبات البيئة المعقدة وسريعة التغير.

✓ تطوير الموارد البشرية بحيث تصبح مؤهلة لنقل ماليزيا إلى عصر الصناعة والتحديث.

يعتبر وجود نظام خدمة مدنية حكومية دو كفاءة عالية من العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية، فقد عملت الحكومة الماليزية منذ استقلالها على اختيار موظفين مؤهلين من أجل تقلد مختلف الوظائف الإدارية في مختلف المستويات والمؤسسات الحكومية، ففي فترة السبعينات تم إنشاء وحدة التطوير الإداري وتخطيط القوى العاملة، والتي قامت بالعديد من التحسينات الإدارية في المؤسسات التي تمتاز بكبر حجم عملائها من الجمهور مثل المستشفيات الحكومية وإدارة النقل البري ودائرة الهجرة والتسجيل (عبير الفقي، *http ;//www.bchaib.net/mas index php.).*

يرى رئيس الوزراء السابق "محمد مهاتير"، أن ماليزيا تؤمن بالديمقراطية وليس بالفوضى، وليس المقصود بالديمقراطية أن تؤدي إلى حكومة عاجزة عن الحكم، فلا بد أن تحكم الحكومة البلاد، ولابد أن تقود وتكون فعالة، ولابد أن تكون لها أهداف كبرى غير مجرد حفظ القانون والنظام العام، وإذا أخفقت الحكومة ينبغي عزلها بطريقة ديمقراطية عن طريق الاقتراع العام، ولكي تنفد الحكومات المنتخبة سياساتها وبرامجها، لا بد من وجود آلة إدارية فعالة، والتي يجب بناؤها بحرص كبير كي نمكنها من تنفيذ قرارات وبرامج السياسات العامة للدولة، وحتى يكون التنفيذ فعالا يقتضي الأمر وجود اتصال فعال بين مجلس الوزراء وكبار المسؤولين في الإدارة، لأنه كثيرا ما يكون تفسير الإدارة لقرارات الحكومة خاطئا، وهنا تكون النتيجة النهائية إدارة وحكومة غير فعالة وغير ناجحة، مما يؤثر مباشرة على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة (محمد مهاتير،2014، ص218). إذ تسمح اجتماعات ما بعد مجلس الوزراء في ماليزيا التي يرأسها الوزير المعني بشرح قرارات مجلس الوزراء شرحا كاملا للإداريين، ويستطيع الإداريين طلب التوضيح أو حتى الاختلاف في هذه المرحلة، ويجب على الوزير شرح الأسباب، وأثناء ذلك يظهر فهم أكبر للقرارات التي اتخذت، مما يعني أن تنفيذ هذه القرارات يكون على درجة عالية من الدقة والفعالية، غير أنه قد تحدث

تفسيرات خاطئة في المستويات الإدارية الدنيا، ولمعالجة هذه المسألة يقتضي الأمر وجود اتصال فعال على امتداد المستويات الإدارية المختلفة (محمد مهاتير،2014، ص219).

تميزت الفترة التي تولى فيها "محمد مهاتير" رئاسة الوزراء (1981 – 2003) بارتفاع مؤشرات ومستويات الإدارات الحكومية، هذا الأخير الذي أكد على ضرورة وجود خدمة مدنية فعالة قادرة على ايصال المعلومة في كل الأقاليم الماليزية، وحسب "محمد مهاتير" أن الإداريون الكبار في ماليزيا قد خدموا في مراكز رئيسية في شركات أمريكية، كما أن مدير "موتورولا" في الصين ماليزي الجنسية، وفي إطار تحقيق الجودة الشاملة تبنت الحكومة الماليزية سياسة عامة للإصلاح الإداري، وتحديث الإدارة في الخدمة المدنية، وهو ما حدث عام 1991 بإصدار منشورات عامة للإصلاح الإداري بهدف الارتقاء بكفاءة الإدارة في مختلف مجالات العمل مع تعريف العاملين وتدريبهم على أفضل أساليب الإنجاز وتقديم الخدمات العامة وتحفيزهم على تحسين وتنمية الأداء وشمل ذلك بصفة أساسية الجوانب التالية(جمهورية مصر العربية ،2007، ص9):

- ✓ ميثاق العملاء للارتقاء بمستوى النظام والجودة والإنتاجية في خدمة المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وتمكينهم من تقييم جودة الخدمات المقدمة لهم، وإزالة اللبس والغموض في المعاملات مع تيسير مقارنة الأداء فيما بين وحدات الخدمة المدنية.
- ✓ مراجعة النماذج والاستمارات المستخدمة في الخدمة المدنية مع التحقق من توافق بياناتها مع متطلبات اتخاذ القرار تيسيرا واختصارا لإجراءات التعامل.
- ✓ إصدار دليل لتحسين مستوى الخدمات في أماكن التعامل مع المواطنين يكون شاملا مع الارتقاء بمستويات التجهيزات والنظام والنظافة، وسلوكيات التعامل مع الالتزام بتخصيص نظام لشكاوى واقتراحات المواطنين وبعقد اجتماعات معهم لدراسة مشاكلهم، ومن الأساليب التي يتضمنها الدليل: استبيانات مع ممولي الضرائب لتقييم مستوى الخدمات في الإدارات الضريبية.

- ✓ أصدرت الحكومة الماليزية نظاما بتقرير جوائز وحوافز للتميز في أداء العاملين في الخدمة المدنية بالتحديث والابتكار وتطبيق التكنولوجيا من اجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة، مما يؤدي إلى الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة مع رفع الكفاية الإنتاجية وإرضاء المواطنين.

لذا قامت الحكومة الماليزية بتطوير مجموعة من الأنظمة الإدارية لكبح جماح الفساد الإداري إضافة إلى الاهتمام بالانضباط الإداري للموظفين العاملين في مختلف الإدارات، ففي سنة 1993 دخل قانون الموظفين (موظفي الخدمة المدنية) حيز التنفيذ، وفي 1994 تبعه قانون أخلاق مهنة القضاء، وفي سنة 1995 أجيز قانون أخلاق العمل في الإدارات والمؤسسات (صالح، 2012، ص7). وفي نفس الإطار عملت النخبة الحاكمة في ماليزيا على تنمية الجهاز الإداري وتطوير القدرة على تفعيل عملية الاستجابة للمطالب والمشاكل المجتمعية إضافة إلى تعزيز وتقوية رأس المال البشري، كما عملت على تطوير برامج التعليم والتدريب للموظفين العاملين في كل المستويات من أجل تحقيق التنمية الإدارية فأنشأت الحكومة "إدارة التدريب والتطوير الوظيفي" في شعبة إدارة الخدمة المدنية، واستعملت أساليب تدريبية متنوعة للإدارات الحكومية (عمر كعيبوش،ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: مقاربة تحليلية دراسة في واقع التجربة الماليزية،2014-2015، ص129).

وحسب رئيس الوزراء السابق "محمد مهاتير"، يجب على الإداريين في عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات أن يخضعوا لعمليات التطوير والتنظيم تماشيا مع المستجدات، ولا بد من وضع هياكل جديدة، إلا انه أحيانا تحدث مقاومة لعملية التطوير والتنظيم، غير أن عدم الاهتمام بإحداث هذه التغييرات وعدم وضع الهياكل والأساليب الصحيحة، يؤدي بالضرورة إلى وجود حكومة غير فعالة (محمد مهاتير،2004، ص221). ونظرا لوجود ارتباط بين أهداف الاصلاح الإداري واستراتيجية الدولة الماليزية في مجال تنفيذ السياسات العامة، والبرامج الحكومية المرتبطة بها لإدارة المجتمع المتعدد الطوائف والاعراق في اتجاه المحافظة على الوحدة الوطنية ركزت ماليزيا في هذا الصدد على النقاط التالية:

- ✓ محاربة الفساد الإداري، واعتماد اسلوب المشاركة في عملية التنمية الإدارية في اطار الشراكة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ ادخال التقنيات الحديثة في التسيير الاداري. (تفعيل الجوانب الفنية والاساليب العلمية في الادارات الحكومية الماليزية).
- ✓ التركيز على تنمية الموارد البشرية والقيادات الإدارية، وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة وتطويرهما.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن برنامج الاصلاح الإداري في ماليزيا، اتسم بالاستمرارية والاتساق بوضع مجموعة من المحاور لتحقيق التطوير مع العمل على ارساء ثقافة التغيير وتدريب الموظفين وتطوير إداري مستمر، حيث ركزت عمليات الاصلاح الاداري في ماليزيا على إحداث تحسينات إدارية وتغيير نمط تفكير الخدمة السائد في البلاد، وركزت القيادات السياسية في البلاد على غرس مجموعة من القيم لدى موظفيها منها: الجودة والانتاجية، الابداع، الابتكار، النظام والانضباط، التكامل، المساءلة، الحرفية والمهنية، وذلك من اجل خلق خدمة مدنية تفكر للمستقبل وذات مهارة تتسم بالمرونة، وقادرة على مواجهة تحديات التطوير المتلاحقة (صالح الشيخ،2010، ص193.(لذا فقد سعت ماليزيا من خلال استراتيجيتها الوطنية إلى القيام بالإجراءات التالية:

- ❖ ايجاد اطار عمل اداري وقانوني من أجل زيادة فاعلية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه، وتقوية المنظومة السياسية والقانونية للدولة، وتحديث وتطوير الإدارة وتفعيل التنظيم والتحديد الدقيق للمسؤوليات، وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة.
- ❖ تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية واشباع الحاجات الاساسية للموظفين العاملين في مختلف الإدارات الحكومية وحتى في القطاع الخاص.
- ❖ تحسين مستويات تقديم الخدمات الصحية، والرفع من مستوى التعليم والوعي الاجتماعي ومستوى التنشئة الاجتماعية.

- ❖ تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وجعلها اكثر مساهمة في الكشف عن مآرب الفساد بكل أنواعه، وكدا الرقابة على الأداء الحكومي مما يساهم في كبح انتشار الفساد.

كل هذه الاجراءات التي اتخذتها ماليزيا في إطار استراتيجيتها الوطنية ساهمت بشكل كبير في تحقيق النتائج التالية:

- ✓ زيادة الشرعية السياسية للنظام السياسي الماليزي، وتقوية الهياكل المؤسساتية للدولة.
- ✓ تحقيق الرضا والقبول لدى المواطنين الماليزيين تجاه النظام الحاكم ومؤسساته.
- ✓ تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والمحافظة على الوحدة الوطنية.
- ✓ زيادة درجة المشاركة السياسية للمواطنين الماليزيين في العملية السياسية كالانتخابات، نتيجة عامل الثقة بين المواطنين الماليزيين والنظام الحاكم ومؤسساته السياسية والإدارية.

الخاتمة:

ختاما لما جاء في هذه الدراسة، يمكن القول أن القيادات السياسية التي تعاقبت على إدارة العملية السياسية في ماليزيا مند استقلالها إلى يومنا هذا، لعبت دورا مهما في النجاح الذي وصلت إليه البلاد في مختلف المجالات، بفضل سن العديد من القوانين والتشريعات والسهر على توفير الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتطبيقها وتجسيدها على أرض الواقع، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على تنمية وتحديث الجهاز الإداري، وجعله فاعلا في تأدية وظائفه ومهامه، وتقديم خدمات عامة ذات جودة عالية وبأقل تكاليف، كل ذلك ساعد على خلق جهاز إداري متطور، قادر على التكيف مع المتغيرات التي تحدث في بيئته الداخلية ومواجهة التحديات والتهديدات التي تفرزها متغيرات البيئة الخارجية.

لقد كان الهدف الرئيسي من الاصلاحات السياسية والإدارية التي قامت بها القيادات السياسية الماليزية، يدخل ضمن تطبيق وتنفيذ الأجندة القومية الجديدة للدولة الماليزية، التي وضع أسسها الدكتور ورئيس وزرائها محمد مهاتير، وتمحور هدفها الأساسي أنه بحلول سنة 2020 تصبح ماليزيا دولة متقدمة، حيث اطلق عليها باسم رؤية 2020. كل هذا يؤكد أيمان القيادات السياسية وحكوماتها المتعاقبة، على أهمية القيام بالإصلاحات الإدارية الشاملة، كما توافقت هذه الأخيرة مع القيام بالعديد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما كانت عمليات الاصلاح السياسي والإداري في ماليزيا على قدر مهم من الاتساق والاستمرارية والشرعية، كون القيادات السياسية في البلاد على اختلاف تياراتها وانتماءاتها الطائفية والعرقية، عملت وبدلت جهودا كبيرة من اجل ترسيخ ثقافة التغيير لدى المواطن الماليزي، مما ساعد بشكل كبير في تنمية مواردها البشرية وتكوين رأس مال فكري أو معرفي. وبالتالي يمكن القول أن نجاح المشروع الماليزي مرتبط بشكل كبير بتوفر الإرادة السياسية والدعم السياسي من طرف الحكومة الماليزية وقياداتها السياسية على اختلاف انتماءاتهم، في إطار ترسيخ مفهوم التضامن والوحدة الوطنية مصحوبا بالتنمية الاقتصادية مع ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية بوضع مجموعة من الاستراتيجيات لتطويرها، كل هذا ساهم في تحقيق الجودة والتميز في الأداء السياسي والاداري عن طريق اختيار الاساليب والسياسات المناسبة لتحقيق أهداف رؤية 2020.

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- مهاتير محمد، (2004)، العولمة والشراكة الذكية والحكم، ماليزيا، دار الفكر.
- محمد صادق اسماعيل،(2014)، التجربة الماليزية.. محمد مهاتير.. الصحوة الاقتصادية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

2- رسالة دكتوراه أو ماجستير:

- جلال عبد الله معوض، (1985)، علاقة القيادة بالظاهرة الانمائية في المنطقة العربية، رسالة دكتورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- . البحيري سامي محمود أحمد، (2011)، مداخل الإصلاح الإداري والتطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الأداء، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي لندن ، المملكة المتحدة.
- طه أيمن حسن أحمد، (2008)، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات الفلسطينية ،مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- كعيبوش عمر، (2014-2015)، ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مقاربة تحليلية: دراسة في واقع التجربة الماليزية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر.
- محمد بدر المطير،(2015)، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت 2010 -2013 ، مدكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب .

3- بحث منشور في دورية علمية (مقال)

- جمهورية مصر العربية، (2007) ، "الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية"، مجلة البحوث المالية، مجلد 01.
- الميسري، إحسان عبدا محمد وعبد السلم، الفاتح عبدا، (2018)، "أثر تطبيق معايير الحكم الرشيد على الاصلاح الاداري في دولة الامارات العربية المتحدة" مجلة الاسلام في آسيا، مجلد 15(ع.3).
- كعيبوش، عمر (2017)،"جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة: دراسة في الآليات والفواعل

(ماليزيا نموذجا)"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، (ع6)، ص. ص 583-601.

- معو، زين العابدين وحايزية، راندة، (2018)، "تجربة الاصلاح السياسي الدستوري في المغرب بعد عام 2011: قراءة في الدوافع والمحتوى"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، (ع9)، ص.ص26،15.

4- فصل من كتاب:

- الشيخ صالح. (2010)، التطوير الاداري في ماليزيا، في هدى ميتكيس وحسن بصرى (محرران)، قضايا الاصلاح الاداري في ماليزيا. جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ص. ص181- 220.

- عبد الونيس احمد والهلالي هالة. (2010)، البعد المؤسسي والقانوني لقضايا في ماليزيا، في هدى ميتكيس وحسن بصرى (محرران)، قضايا الاصلاح الاداري في ماليزيا. جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ص. ص 83، 125.

- ميتكيس هدى، (2012) ، "التجربة التنموية في ماليزيا،" في الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي) (الإمارات العربية المتحدة: دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.

<u>5- مواقع الانترنت:</u>

- حنان، بنبوعنان، (2018)، "كيف ينظر الفقهاء المعاصرون إلى الإصلاح السياسي؟"، مقال على الرابط https://www.aljazeera.net/blogs/2018/11/20، تاريخ الاطلاع 30 نوفمبر 2019.

- عامر السبايلة، ماهية الإصلاح السياسي". مقال على الرابط: https://www.ammonnews.net/article/47799، تاريخ الاطلاع 30 اكتوبر 2019.

- عبير، الفقي، "تجارب الإصلاح الإداري – إصلاح الإدارة العامة في ماليزيا...أربعة عقود من التنمية"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية. مقال على الرابط: .http ;//www.bchaib.net/ mas index php. تاريخ الاطلاع 15أكتوبر2019.

- كربوسة،عمراني، (2008)،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مقال على الرابط: http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre.pdf، تاريخ الاطلاع 11نوفمبر2019.

- محمد تركي بني سلامة ،الاصلاح السياسي و الحركات الاصلاحية في المنطقة العربية، جامعة اليرموك، الأردن، مقال على الرابط. https://www.politics-dz.comتاريخ الاطلاع: 27 نوفمبر2019.

- محمد الدبار، (2019)، "القيادة السياسية وتغير السياسة الخارجية"، مقال على الرابط: https://eipss-eg.org، تاريخ الاطلاع 01 نوفمبر 2019.

- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، (2007)، "وثيقة اطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية اعداد المؤشرات لها" مقال على الرابط، https://www.eeaa.gove، تاريخ الاطلاع 19نوفمبر2019.